دور المراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي

■ د.منصور امحمد ميلود غنية*

■ **ملخص الدراسة:**

نظرا للتطور الكبير للأحداث الاقتصادية في العالم، وما صاحبه من تطور للأسواق المالية، وانفصال الملكية عن الإدارة، وكبر حجم الوحدات الاقتصادية، الذي أدى إلى أن تعتمد المراجعة الخارجية أسلوبا بالعينات في عملية المراجعة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية .. المراجعة الشاملة لجميع معاملات الوحدة الاقتصادية، من خلال الاعتماد على المراجع الداخلي، وبتطور العمل المالي أصبح من مهامه تطوير وسائل الحماية من خطر الإفلاس، بالتنبؤ بالفشل المالي في مراحله المبكرة، وبما أن المراجع الداخلي يقوم بعملية الإشراف على إجراءات التطبيق السليم للسياسات المالية للوحدة الاقتصادية، وأن ما يتمتع به من حقوق كالاطلاع على دفاتر وسجلات ومستندات المنشأة، ومحاضر جلسات مجلس الإدارة، وجرد ممتلكات المنشأة والتزاماتها، من أجل التأكد من دقة تمثيل البيانات المالية للواقع، وحق دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحضور أجتماعات الهيئة العامة للمساهمين، كل ذلك يوفر المناخ المناسب ليمكنه من إجراء التحليل اللازم للتنبؤ بالفشل المالي في المراحل المبكرة، ليحول دون حدوت وصول المنشأة إلى الإفلاس، حماية لملاكها والمقرضين والمستثمرين، ومن خلال الدراسة وجدنا لدى المراجعين الداخليين المقدرة والرغبة في المساهمة بالتنبؤ بالفشل المالي دون تحمل المسؤولية، مع العلم عند اختيار العينة لقد تم استبعاد المراجعين دوي المؤهلات المتوسطة، والمؤهلات العلمية العالية غير تخصص المحاسبة كالإدارة والاقتصاد وغيره، وذلك لأنهم ليس لديهم الخلفية العلمية الكافية عن الفشل المالي، وبالتالي فإن إجاباتهم ستكون صفرية أو عشوائية، وفي كلتا الحالتين ستكون مضللة، لذلك تم تحديد المستوى العلمي دبلوم عالي فما فوق وأن يكون التخصص المحاسبة.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد – جامعة طرابلس

Summary:

This paper aimed to focus on role of the internal auditor to predict the financial failure. From this study we found that internal auditors have the ability and desire to predict financial failure to avoid responsibility, noting that during the sampling process, auditors with average qualifications and those with higher qualifications other than accounting, such as management and economics, have been excluded, as they have no enough scientific knowledge about the financial failure. Therefore, their answers would be devoid and random, and in both cases it would be misleading, therefore the qualification was set from postsecondary diplomas and higher and majoring in accounting.

■المقدمة

إن المراجع الداخلي يعتبر صمام الآمان لأي منشأة اقتصادية، لأنه موكل إليه جميع عمليات المراقبة على جميع الأصول، وحركة النقدية الداخلة والخارجة، وحركة المخزون وأذونات الصرف وفق السياسات الموضوعة مسبقا منظمة لعمل المنشأة، ولا تتم أي معاملة ألا بعد مراجعته لها، وإمضائه عليها بأنها سليمة، وغير مخالفة للسياسات العامة للمنشأة، قبل إمضاء المدير العام، ومن هنا لضمان عدم التأثير على استقلالية المراجع وضعت تبعيته إلى المدير العام مباشرة، وعدم وقوعه تحت الضغط لأي مستوى من المستويات الإدارية بالمنشأة الاقتصادية، وبما أن الهدف الرئيسي للمنشأة هو تحقيق الأرباح بأقل التكاليف وجودة عالية لكي تستمر في السوق، وتكون لها القدرة على المنافسة، وعدم الوقوع في الفشل المالي، لاتخاذ التدابير والمعالجات الأزمة لتفادي الوصول إلى مرحلة التصفية (جبل، 2004م)، الذي تقع فيه العديد من المنشآت في العالم سنويا، مؤثرا على الحركة الاقتصادية بالأسواق المالية، لذلك لماذا لا يكون من ضمن اهتمامات المراجع الداخلي مراقبة التنبؤ بالفشل المالي للمنشأة قبل وقوعها فيه، وذلك للعمل دون وقوع المنشآت الاقتصادية في الإفلاس والخروج من المنافسة، وهذا يؤثر سلبا على العديد من المستفيدين الداخليين في اتخاد القرارات السليمة، والخارجيين من خلال فقدان أموالهم كالمقرضين والمستثمرين، وزاد الاهتمام بموضوع التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشآت في مراحل مبكرة بالولايات المتحدة منذ نهاية الثلاثينات، وعدم الاعتماد على التحليل المالي

كأداة وحيدة، وبدأت في نهاية الستينات في وضع نماذج خاصة لتنبؤ بالفشل المالي في مراحله المبكرة (الحيالي، 2004م)، وهي تتمثل في عملية الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها الوحدة الاقتصادية، والتي لابد من تداركها قبل فوات الأوان.

■ مشكلة الدراسة

نظرا لما تعانيه المنشآت المالية من عسر مالي في بعض الأحيان يؤدي إلى فشل مالي يصل إلى مرحلة الإفلاس، ويصعب علاجه إن لم يكتشف في المراحل المبكرة، ويعمل المحللون الماليون وبيوت الخبرة المالية، من خلال تحليل القوائم المالية على معرفة المركز المالي للوحدات الاقتصادية لحماية المقرضين والمستثمرين، والإدارة تعتمد على نظام الرقابة الداخلية، من خلال ما يقوم به المراجع الداخلي من مراجعة شاملة لكافة العمليات لضمان سلامة إعداد وتحليل القوائم المالية، إلا إنه من خلال ما يتمتع به المراجع الداخلي من حقوق كالاطلاع على المستندات والدفاتر والسجلات في أي وقت ومراقبته لإجراءات تنفيذ السياسات المالية، يجب أن يكون من مهامه التنبؤ بالفشل المالي، الأمر الذي يساهم في علاجه من خلال المساهمة فيوضع الحلول للحيلولة دون وقوعه، وانقاذ المنشآت من الإفلاس ولا يتأتى ذلك إلا بإلمام المراجع الداخلي بوسائل التنبؤ بالفشل المالي، مثل النماذج التي وضعها الباحثون بالولايات المتحدة وغيرها والتي تعتبر من أول الدول التي عملت على إيجاد وسائل لاكتشافه في مراحل مبكرة قبل الوقوع فيه، ومن تلك النماذج (التمان، 1968م)، و(ديكن، 1972م)، و(كيدا، 1981م) وآخرون غيرهم، وأعطت نماذجهم نتائج إيجابية قد تصل إلى 90 ٪، وبذلك فإن عمل المراجعين باستخدام هذه النماذج للتنبؤ بالفشل المالي في مراحل مبكرة فإنهم يقومون بدور أكبر من دورهم التقليدي، ويؤدي إلى حماية المنشآت من الإفلاس، وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في السؤال التالي:

● هل من الممكن أن يكون للمراجع الداخلي دور في التنبؤ بالفشل المالي. ؟

■ فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على الفرضية التالية : -

يوجد دور للمراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي، لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس.

■ **أهداف الدراسة:**

في كثير من الأحيان قد تتعرض الوحدات الاقتصادية للفشل المالي، والذي في حالة عدم معالجته في المراحل المبكرة يؤدي إلى الإفلاس، لذلك يرى الباحث أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي، وتهدف هذه الدراسة إلى : -

1 - التأكيد على ضرورة قيام المراجع الداخلي بالتنبؤ بالفشل المالي باعتباره من ضمن عمله الرقابي .

2 - التعريف بنماذج التنبؤ بالفشل المالي لأنها ماهي إلا نتيجة لدراسات سابقة كانت نتائجها إيجابية وصلت درجة الدقة أو الثقة بنتائجها إلى 90 ٪

3 - إن قيام المراجع الداخلي بالتنبؤ بالفشل المالي في مراحله المبكرة، يمكن من اتخاذ إجراءات سريعة تحول دون وصول المنشأة إلى الإفلاس، والتعديل في السياسات المالية للمنشأة لضمان عدم حصوله مستقبلا، في المدى البعيد .

■ **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية التنبؤ بالفشل المالي في المساعدة على اتخاذ قرارات التمويل السليمة بناء على تقدير المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل (الهباش، 2006م،61)، ويعتبر دا أهمية للإدارة المالية، وتفيد عملية التنبؤ بالفشل المالي في تقدير الاحتياجات المالية قصيرة وطويلة الأجل (النعمي،والخرشه،2007م، 111)، وذلك لتفادي مثل ما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يستوجب إيجاد وسيلة للإنذار المبكر، ولذلك نرى أن يكون للمراجع الداخلي دور في التنبؤ بالفشل المالي، وان يعد بخصوص ذلك تقارير دورية. وذلك لتحقيق الآتي: -

1 - تطوير نظام الرقابة الداخلية بحيث يكون من مهامه حماية المنشأة من خطر الإفلاس من خلال عمل المراجع الداخلي على التنبؤ بالفشل المالي.

2 - إن العمل على التنبؤ بالفشل المالي من قبل المراجع الداخلي في مراحل مبكرة من شأنه أن يعمل على حماية المستفيدين الداخليين الملاك والخارجيين المقرضين من خلال اتخاذ القرارات التي تحول دون الوقوع في الإفلاس.

■ **منهجية الدراسة:**

في إعداد هذا البحث لقد تم الاعتماد على عدد من المناهج، متمثلة في المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع، والمنهج التحليلي بتحليل البيانات المجمعة بوسيلة جمع البيانات استمارة الاستبيان، باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج .

■ **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في خمسة عشر مصنعا، (5) مصانع لصناعة الدقيق، و(5) مصانع لصناعة الأعلاف، و(5) مصانع لصناعة الآجر.

■ **عينة الدراسة:**

تتمثل عينة الدراسة في عدد من المراجعين الداخليين بالوحدات محل الدراسة، بشرط ألا يقل المؤهل العلمي للمراجع عن دبلوم معهد عالي تخصص المحاسبة، حيث تم توزيع (20) استبانة وتمت استعادة (15) استبانة أي بنسبة استرجاع 75 ٪.

■ **الدراسات السابقة**

- (دراسة التمان، 1968م)

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج يرتكز على النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات، ويقصد بالمنشآت المفلسة المنشآت التي أعلنت إفلاسها ووضعت تحت الحراسة القضائية، أو منحت حق إعادة التنظيم حيث ثم اختيار عينة من (23) منشأة صناعية أفلست خلال الفترة الممتدة من عام 1946م حتى عام 1965م و(23) منشأة صناعية غير مفلسة مماثلة للمنشآت الأولى من حيث الصناعة وحجم الموجودات، وكانت نتيجة هذه الدراسة تقديم النموذج حيث تجاوزت دقة نتائجه 90 ٪ .

- (دراسة صالح وأخرون، 2000م)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تعرض الشركات العراقية والاردنية كعينة البحث إلى الفشل المالي باستخدام نموذج التمان للتنبؤ بالفشل المالي، وتوصلت الدراسة إلى تفاوت مؤشرات النجاح والفشل بالنسبة لشركات العينة بحيث رجحت العينة النجاح بالنسب لأغلب الشركات العراقية ورجحت كفة الفشل بالنسبة للشركات الاردنية، وكانت

نتيجة الدراسة سبب الفشل في الشركات الاردنية عدم العمل على التنبؤ بالفشل المالي في المراحل المبكرة.

- (دراسة الوتار،2008م)

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية دقة وجودة المعلومات المحاسبية وهي بعنوان دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، توصلت الدراسة إلى أهمية وجود معلومات محاسبية ملائمة لجميع القرارات ولاسيما في الأسواق المالية، ودقة نموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية، حيث أظهر الأنموذج إمكانية عالية في التنبؤ تصل إلى (94 ٪) وذلك من خلال استخدام أهم النسب المالية في تصنيف الشركات إلى ناجحة ومتعثرة.

■ الجانب النظري

- **المراجعة الداخلية :** (إدريس الشتيوي، ص54)

عرفت بأنها أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية، ووسيلة من وسائل تقييم إجراءات الرقابة الداخلية، ولذلك فالمراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية وليس العكس.

وعرفها إدريس الشتيوي : بأنها مجموعة من الإجراءات تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية المرسومة .

- **أهداف المراجعة الداخلية :** (جمعة، 2009م، ص22)

للمراجعة الداخلية مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيقها والتي منها : -

1 - التأكد من سلامة السجلات والمستندات والبيانات المحاسبية . 2 - المحافظة على أصول المنشأة.

3 - اكتشاف الأخطاء والغش وضبط السياسات المحاسبية.

4 - تقييم وتحسين فعالية الرقابة.

5 - تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.

6 – تقييم وتحسين فعالية عمليات التحكم المؤسسي.

7 – تقصي وتحديد أسباب المشكلات التي تحدث للمنشأة وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها واقتراح ما من شأنه معالجتها ولمنع حدوث مثل ذلك في المستقبل.

● **أهمية المراجعة الداخلية :** (المطارنة، 2006م، ص12)

تمثل المراجعة الداخلية في : –

1 – مراجعة وتقييم نظام الرقابة المحاسبية والمالية.

2 – التحقق من مدى الالتزام بسياسات المنشأة وخططها وإجراءاتها الموضوعة .

3 – التحقق من مدى وجود الحماية الكافية للأصول من جميع أنواع الخسائر .

4 – التحقق من إمكانية الاعتماد والوثوق بالبيانات الإدارية التي تتولد داخل المنشأة.

5 – تقديم التوصيات المناسبة للإدارة لرفع من كفاءة الأداء المالي للمؤسسة وتطويرها .

● **المراجع الداخلي**: تعريفه وحقوقه وواجباته.

نتيجة لكبر المؤسسات وتعدد فروعها أدى إلى تحول المراجعة الخارجية من شاملة إلى أسلوب العينات الأمر الذي أدى إلى وجود المراجعة الداخلية بحيث تكون شاملة على جميع معاملات المؤسسة كأداة لنظام الرقابة الداخلية لخلو المعاملات من الأخطاء الحسابية والغش الأمر الذي يتطلب تعيين مراجعين داخليين يتميزون بصفات مهنية عالية .

وبذلك فان تعريف المراجع الداخلي (إدريس الشتيوي، 1991م، ص55)

فهو شخص يمارس مهمته على اعتبار أنه موظف من موظفي الشركة، ومسؤولية تنحصر في تقييم أساليب الرقابة الداخلية سواء كانت محاسبية أو إدارية، وذلك بهدف التأكد من فاعليتها.

ونحن نعرف المراجع الداخلي بأنه :هو موظف بالمنشأة يتحمل مسؤولية سلامة الإجراءات الروتينية من الأخطاء الحسابية والغش والتحيز لضمان تنفيذ السياسات المالية والإدارية للمؤسسة، ملتزما بالنزاهة والكفاءة والموضوعية والسرية لتحقيق أهداف المنشأة.

وقد حددت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية صفات التأهيل العلمي والعملي التي يجب أن يتصف بها المراجع الداخلي (عبدالله امين، 1998 م، ص 127).

1 - يجب أن يتصف بعدد من المهارات الفنية المناسبة والتي يتوفر فيها قدر مناسب من التعليم لممارسة هذه الوظيفة (على الأقل بكالوريوس محاسبة).

2 - يجب أن يتمتع المراجعون الداخليون بدورات تدريبية بشكل دوري لأداء الأعمال بكفاءة وفعالية.

3 - على المراجع الداخلي الالتزام بنصوص قواعد السلوك المهني .

4 - يجب أن يتصف المراجع الداخلي بالمهارة في فن التعامل والاتصال الفعال مع الآخرين.

- **حقوق المراجع الداخلي** (عبدالله، خالد، 2000م، ص 114)

ويمكن تلخيص حقوق المراجع الداخلي فيما يلي: -

1 - حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر المنشأة وسجلاتها ومستنداتها وكذلك محاضر جلسات مجلس الإدارة.

2 - حق طلب البيانات والإيضاحات التي يرى المراجع ضرورتها لمساعدته على القيام بعمله .

3 - تحديد وقت جرد ممتلكات المنشأة والتزاماتها من أجل التأكد من عدالة تصوير البيانات المالية لواقعها.

4 - حق دعوة الهيئة العامة للانعقاد وذلك في الحالات الضرورية القصوى .

5 - حق حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين .

واجبات المراجع الداخلي (جربوع، 2006م، ص13)

ويمكن تلخيص واجبات المراجع الداخلي فيما يلي:

1 - دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

2 - المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

3 - تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية .

4 - القيام بدراسات أو مهام محددة تطلبها الإدارة .

5 - القيام بأعباء المراجعة الشاملة لتلبية احتياجات الإدارة ويشتمل على مراجعة الالتزام المالي والكفاءة والفعالية في المشروع.

● الفشل المالي :تعريفه وأسبابه

● تعريف الفشل المالي:

لقد عرف العديد من العلماء الفشل المالي بأنه : -

1 - هو عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، ومن ثم فهي في طريقها إلى الإفلاس والتصفية . (عاشوروفراره، 2002م، ص5)

2 - هو عجز عوائد الشركات عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال، وعدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات . (جبل، 2004م، ص188)

3 - وهو يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للشركة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين أو الإفلاس، أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات الشركة قبل إصدار الحكم عليها . (عباس، 2010م، ص12)

4 - وهو عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة في مواعيدها المقررة (الحبيطي، 2001م، ص12) ونحن نعرف التنبؤ بالفشل المالي:-

بأنه هو عدم القدرة على تغطية خدمة الدين، أي عدم القدرة على تغطية تكلفة الدين أو الاقتراض.

إن أي مؤسسة اقتصادية تكون قادرة على تغطية قسط السداد المستحق للقرض وتكون غير قادرة على تغطية فوائد الاقتراض الواجبة السداد مع كل قسط، فإن ذلك أكبر مؤشر أو دليل على أن هذه المؤسسة تسير إلى الفشل المالي أن لم تتدارك بإجراء الإصلاح لتخطي الوقوع في عدم القدرة على السداد مستقبلا ثم الإفلاس.

● **أسباب الفشل المالي:**

حينما يحدث الفشل المالي فلابد أن تكون هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى حدوثه، وتنقسم هذه الأسباب إلى داخلية وخارجية، وأن ما نسبته 75 ٪ أو اكثر يعود لأسباب داخلية وهي الأكثر أثرا.

أولا / الأسباب الداخلية .

من الأسباب الداخلية التي تؤدي إلى الفشل المالي : -

1 - ضعف الإدارة وعدم قدرتها على إدارة المؤسسة بكفاءة من خلال اتخاذ القرارات في الوقت المناسب والملائمة والممكنة التطبيق ووضع السياسات اللازمة والداعمة لتنفيذ القرارات .

2 - عدم كفاءة السياسات الإدارية من حيث الرقابة على المخزون وطرق تمويل رأس المال العامل والتوسع في الاقتراض بغض النظر عن تكلفة الاقتراض وعدم وضع سياسة واضحة لتحصيل الديون.

3 - عدم اتخاذ القرارات المناسبة في حالات حدوث الخسائر المتراكمة ويكون ذلك بعدم إجراء التغييرات اللازمة في سياسة المنشأة للحد من تلك الخسائر من سنة لأخرى الأمر الذي يوصل إلى مرحلة الفشل .

4 - التأخير في إقفال الحسابات الختامية، وعدم إقفالها في مواعيدها من شانه أن يعيق وصول المعلومات المنبثقة عن التقارير المالية الناتجة عن تحليل المحللين الماليين للقوائم المالية، وكلما كان إعدادها أكثر من مرة في السنة مثل، نصف سنوية أو ربع سنوية كان ذلك أكثر جودة ودقة في إنتاج المعلومات ومساعدة للإدارة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

● **ثانيا / الأسباب الخارجية:**

وهي تلك الأحداث التي ليس للمؤسسة دور في حدوثها ومنها : -

1 - الظروف المحيطة بالمنشأة مثل دخول منافسين جدد للسوق غير متوقعين أوالتغير في أسعار المواد الخام وزيادة العرض أو قلة الطلب أو عرض منتجات بديلة ...**إلخ** .

2 - في حالات الاعتماد على التمويل الخارجي، قد يحدث تغيرا في أسعار تكاليف التمويل غير متوقعة أي عدم الحصول على قرض تمويل بأسعار مناسبة.

3 - التوقعات غير المطابقة للواقع في بعض الحالات الناتجة عن الخطأ الناتج عن أخطاء المحللين الماليين أو عدم تعبير القوائم المالية عن الواقع.

● **أدوات التنبؤ بالفشل المالي:**

إن عملية التحليل المالي للقوائم المالية هي من أهم الأدوات للتنبؤ بالفشل المالي والتي منها : -

1 - **التحليل المالي متمثل في:**

● تحليل الائتمان . ● تحليل تقييم الأداء . ● التحليل الرأسي

● التحليل الثابت ● التحليل الأفقي . ● التحليل المتحرك.

2 - **النسب المالية وهي متمثلة في:**

● نسب السيولة . ● نسب الربحية . ● نسب المديونية . ● نسب النشاط.

هذا واستخدم الباحثون في الولايات المتحدة من بداية الستينات النسب المالية في بناء النماذج للتنبؤ بالفشل المالي والتي تبت نجاحها بنسبة تصل إلى (90 ٪) ومن هذه النماذج على سبيل الذكر لا الحصر:

● دراسة التمان 1968 م . ● دراسة ديكن 1972م .

● دراسة ارجينتي 1979م . ● دراسة كيدا 1981م .

● دراسة شيرود 1987م . ● دراسة كامبل 1993م.

ونستعرض بالشرح بعضا من هذه النماذج : -

1 - **نموذج التمان1968م**(جبل، 2004 م، ص196)

لقد قام الباحث التمان بتصميم أو بناء هذا النموذج بالاعتماد على مجموعة من النسب والمتمثلة في:

1× = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول الملموسة

2× = الأرباح المحتجزة والاحتياطي / إجمالي الأصول الملموسة

3× = الأرباح قبل الفائدة والضريبة / إجمالي الأصول الملموسة

4× = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

5× = المبيعات / إجمالي الأصول الملموسة

$$Z = X1 + X2 + X3 + X4 + X5$$

إذا كانت النتيجة:

< Z 1.81	فانه وضع الشركة فاشلة
> Z2.99	فإن الشركة غير فاشلة في المدى القريب
1.81 > Z>2.99	فإن الشركة أداؤها متوسط ويصعب التنبؤ بفشلها

2 - نموذج شيرود 1967 م (الحيالي، 2004 م ص255)

لقد قام الباحث بتصميم أو ببناء هذا النموذج لاستخدامه في البنوك لدراسة حالات الائتمان في تقييم المخاطر اثناء المفاضلة بين المؤسسات الاقتصادية المتقدمة بطلبات للحصول على قروض، فيستخدم هذا النموذج لمعرفة قدرتها على السداد واختيار أفضلها للموافقة على منحها القروض، ويستخدم أيضا للتأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة وقدرتها على مزاولة نشاطها في المستقبل، ويمكن تمثيل هذا النموذج في مجموعة من النسب، حيث تمثل (×) النسب المالية التي يقوم عليها النموذج كالتالي : -

1× = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول

2× = الأصول السائلة / إجمالي الأصول

3× = أجمالي حقوق المساهمة / إجمالي الأصول

4× = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول

5× = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات

6× = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول الثابتة

$$Z= 17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.1X6$$

إن أفضل النسب التي تختبر قدرة المؤسسة على السداد هي نسب السيولة ونسب الرفع المالي لأن الغرض الأساسي لهذا النموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$25 > Z$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$20 \geq Z \leq 25$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$5 \geq Z \leq 20$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 \geq Z \leq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$-5 < Z$

■ الدراسة العملية

لقد تم إجراء الدراسة العملية على عدد من المنشآت الصناعية وهي مجموعة من المصانع العاملة في إنتاج الدقيق والبومشي والآجر وذلك لأنها متقاربة في حجم رأس المال وعدد العمالة وقربها من إقامه الباحث من حيث سهولة التواصل المباشر لتوزيع وتجميع الاستبانة والحصول على أية معلومات إضافية.

■ ترميز بيانات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل الاختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي : (أؤيد بقوة–أؤيد–محايد–لا أؤيد–لا أؤيد بقوة)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : أؤيد بقوة (5) خمس درجات، أؤيد (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، لا أؤيد (2) درجتان، لا أؤيد بقوة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن (1+2+3+4+5)/5= (3)، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

■ التحليل الإحصائي للبيانات الدراسة

جدول رقم (1) نتائج تحليل البيانات المجمعة بالاستبيان

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري S.D	قيمة إختبار t	مستوى المعنوية – p value	الترتيب
			أؤيد بقوة	أؤيد	محايد	لا أؤيد	لا أؤيد بقوة					
1	هل تؤيد أن يكون المراجع الداخلي ذو مستوى تعليميا عاليا	ت	07	06	01	01	00	4.267	8840.	18.699	0.000	2
		٪	46.7	40.0	6.7	6.7	00.0					
2	هل تؤيد أن تعيين وتبعية المراجع الداخلي لمجلس الإدارة	ت	03	08	04	00	00	3.933	7040.	21.647	0.000	3
		٪	20.0	53.3	26.7	00.0	00.0					
3	هل أنت على إطلاع على معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية	ت	00	00	02	07	06	1.733	7040.	9.539	0.000	13
		٪	00.0	00.0	13.3	46.7	40.0					
4	هل تؤيد أن يتحمل المراجع الداخلي جزء من المسؤولية لإفلاس المنشأة بسبب السياسة المالية	ت	00	01	03	06	05	2.000	9260.	8.367	0.000	10
		٪	00.0	6.7	20.0	40.0	33.3					
5	هل من الأفضل تعيين وتبعية المراجع الداخلي للجمعية العمومية	ت	00	01	10	03	01	2.733	7040.	15.043	0.000	9
		٪	00.0	6.7	66.7	20.0	6.7					
6	هل لديك المعرفة والقدرة للتنبؤ بالفشل المالي	ت	02	07	03	03	00	3.533	9900.	13.817	0.000	5
		٪	13.3	46.7	20.0	20.0	00.0					
7	هل تؤيد أن يكون للمراجع الداخلي دور وضع السياسة العامة للمنشأة	ت	00	03	07	05	00	2.867	7430.	14.938	0.000	8
		٪	00.0	20.0	46.7	33.3	00.0					

8	هل تؤيد أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي	ت	00	07	06	01	01	3.267	8840.	14.317	0.000	7
		٪	00.0	46.7	40.0	6.7	6.7					
9	هل تؤيد أن يتحصل المراجع الداخلي على دورات لرفع الكفاءة بصورة دورية	ت	09	06	00	00	00	4.600	5070.	35.133	0.000	1
		٪	60.0	40.0	00.0	00.0	00.0					
10	هل أنت على علم بما نصت عليه المنظمات الدولية بخصوص صفات المراجع الداخلي	ت	00	00	02	10	03	1.933	5940.	12.614	0.000	11
		٪	00.0	00.0	13.3	66.7	20.0					
11	هل لديك معلومات عن التنبؤ بالفشل المالي	ت	01	08	04	02	00	3.533	8340.	16.412	0.000	4
		٪	6.7	53.3	26.7	13.3	00.0					
12	هل أنت على علم بنماذج التنبؤ بالفشل المالي	ت	00	00	01	09	05	1.733	5940.	11.309	0.000	12
		٪	00.0	00.0	6.7	60.0	33.3					
13	هل تلقيت دورات على التنبؤ بالفشل المالي	ت	00	00	00	05	10	1.333	4880.	10.583	0.000	14
		٪	00.0	00.0	00.0	33.3	66.7					
14	هل تؤيد أن يعد المراجع الداخلي تقارير دورية على فترات خلال السنة تتضمن الوضع المالي للمنشأة وأية ملاحظات تضمن الأداء المالي الجيد للمنشأة ويساهم في حمايتها من الإفلاس	ت	00	05	09	01	00	3.267	5940.	21.313	0.000	6
		٪	00.0	33.3	60.0	6.7	00.0					
	الدرجة الكلية حول الفشل المالي							2.909	31760.	35.471	0.000	

الجدول رقم (1) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول أسئلة الاستبيان ومن الجدول يلاحظ أن عبارة (**هل تؤيد أن يتحصل المراجع الداخلي على دورات لرفع الكفاءة بصورة دورية**) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد بقوة) وتساوي (60.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.600)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.507).

وجاءت عبارة (**هل تؤيد أن يكون المراجع الداخلي ذا مستوى تعليمي عالي**) في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد بقوة) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (4.267)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.884).

وأتت عبارة (**هل تؤيد ان تعيين وتبعية المراجع الداخلي لمجلس الإدارة**) في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (53.3 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.933)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.704).

وجاءت عبارة (**هل لديك معلومات عن التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (53.3 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.533)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.834).

وجاءت عبارة (**هل لديك المعرفة والقدرة للتنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.533)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.990).

وأتت عبارة (**هل تؤيد أن يعد المراجع الداخلي تقارير دورية على فترات خلال السنة تتضمن الوضع المالي للمنشأة وأية ملاحظات تضمن الأداء المالي الجيد للمنشأة ويساهم في حمايتها من الإفلاس**) في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (60.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.267)، وهو

أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.594).

وجاءت عبارة (**هل تؤيد أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة السابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (أؤيد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.267)، وهو أكبر من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.884).

وأتت عبارة (**هل تؤيد أن يكون للمراجع الداخلي دور في وضع السياسة العامة للمنشأة**) في المرتبة الثامنة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.867)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.743).

وجاءت عبارة (**هل من الأفضل تعيين وتبعية المراجع الداخلي للجمعية العمومية**) في المرتبة التاسعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (66.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.733)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.704).

وجاءت عبارة (**هل تؤيد أن يتحمل المراجع الداخلي جزء من المسؤولية الإفلاس المنشأة بسبب السياسة المالية**) في المرتبة العاشرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد) وتساوي (40.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.000)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.926).

وأتت عبارة (**هل أنت على علم بما نصت عليه المنظمات الدولية بخصوص صفات المراجع الداخلي**) في المرتبة الحادية عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لاأؤيد) وتساوي (66.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.933)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.594).

وجاءت عبارة (**هل أنت على علم بنماذج التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الثانية عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد) وتساوي (60.0 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.733)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس

ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري(0.594).

وجاءت عبارة (**هل أنت على إطلاع على معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية**) في المرتبة الثالثة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد) وتساوي (46.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.733)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.704).

وأتت عبارة (**هل تلقيت دورات على التنبؤ بالفشل المالي**) في المرتبة الرابعة عشر، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (لا أؤيد بقوة) وتساوي (66.7 ٪)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.333)، وهو أقل من (3) المتوسط الافتراضي لمقياس ليكارت الخماسي، وبانحراف معياري (0.488).

■ اختبار فرضية الدراسة

H0 – لا يوجد دور للمراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس والفرضية البديلة لها والتي تنص على الاتي:

H1 – يوجد دور للمراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس .

أداة التحليل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	اختبار T
الناتج	4.6	0.317	0.08	0.000	- 1.645

من الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي (4.6) وهو اكبر من المتوسط الافتراضي (3)، وأن معامل الارتباط (0.08) موجب، وأن قيمة (T) إحصاء الاختبار (1.645 -) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على رفض الفرض الصفري H0، وقبول الفرض البديل H1، مما يدل على دور المراجع الداخلي في التنبؤ بالفشل المالي لحماية المنشأة من الوصول إلى مرحلة الإفلاس.

كما أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على دور المراجع الداخلي بالتنبؤ بالفشل المالي يساوي (2.909)، بانحراف معياري (0.3176)، وبما أن المتوسط الحسابي أقل من المتوسط الافتراضي (3)مما يعني بإمكان المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي.

وبالنظر لقيمة اختبار (t) المحسوبة لكل عبارات هذا المحور وكذلك الدرجة الكلية له نجدها أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (1.645 -)، كما أن مستوى المعنوية لهم أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

■ **النتائج والتوصيات**

● **أولا / النتائج:**

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة بالاستبيان نجد أن : -

1 - اختلاف قدرة المراجعين الداخليين في القيام بالمراجعة وذلك لاختلاف مؤهلاتهم التعليمية مما يؤثر على قدرتهم على استخدام النماذج للتنبؤ بالفشل المالي.

2 - التأكيد على ضرورة قيام المراجع الداخلي بالإجراءات والتحاليل اللازمة للتنبؤ بالفشل المالي بصورة دورية باعتباره من ضمن عمله الرقابي.

3 - تعريف المراجعين الماليين بنماذج التنبؤ بالفشل المالي، وهي نتيجة دراسات سابقة كانت نتائجها إيجابية وصلت درجة الدقة أو الثقة إلى 90 ٪، من خلال إعطائهم دورات لرفع الكفاءة بصورة دورية.

4 - عند التنبؤ بالفشل المالي يجب على المراجع الداخلي إعداد تقرير تفصيلي متضمن الحلول مقترحات الحلول سواء من الجانب الإجرائي المستعجل أو التغيير في السياسات المالية للوحدة الاقتصادية مستقبلا.

● **ثانيا / التوصيات**

من خلال النتائج السابقة نصل الى التوصيات التالية : -

1 - أن لا يقل المؤهل العلمي للمراجع الداخلي عن بكالوريوس تخصص المحاسبة،

وذلك لكي تكون له القدرة على تحليل القوائم المالية لإنتاج المعلومات المالية دات الجودة والدقة والملائمة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي.

2 - أن يكون من مهام المراجع الداخلي التنبؤ بالفشل المالي من ضمن واجباتهم وجزء من مسؤوليتهم، ومن عملهم الأساسي وذلك لمراجعتهم الشاملة لجميع العمليات المالية بالوحدة الاقتصادية

3 - أن يتمتع المراجعين الداخليين بدورات سنوية لرفع الكفاءة بصورة دورية ليس للتنبؤ بالفشل المالي فحسب بل لمواكبة كل ما يستجد في العلوم المالية.

4 - أن يفتح المجال للمراجعين الداخليين في المساهمة في وضع السياسات المالية للوحدة الاقتصادية وعدم الاكتفاء بالدور الرقابي فقط، لكي يساهم في ارتفاع هامش الآمان للحماية من خطر الإفلاس.

■ قائمة المراجع

● أولا/ الكتب

1 – السوافري، فتحي رزق ومحمد، أحمد عبدالله (2001م)، دراسات في المراجعة والرقابة الداخلية، الدار الجامعية الاسكندرية.

2 – اليأس، بن ساسي وقريشي، يوسف (2006م)، الإدارة المالية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.

3 – النعيمي، عدنان تاية والخرشة، ياسين كاسب (2007م)، أساسيات في الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

4 – جبيل، علا، الدين (2004م)، تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات، حلب.

5 – جمعة، احمد حلمي، 02006م)، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

6 – حيدر، عباس عبدالله (2015م)، الأسواق المالية والفشل المالي، دار الأيام للنشر والإعلان.

7 – خالد عبدالله، (2000م) علم تدقيق الحسابات –الداخلية النظرية العملية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان.

● ثانيا / الرسائل العلمية

1 – الهباش، محمد يوسف (2006م)، استخدام المقاييس التدقيق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

2 – الوتار، سيف عبدالرزاق، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل كلية الاقتصاد، الموصل.

ثالثا/ المجلات العلمية والدوريات

1 - الحبيطي، قاسم حسن (2001م)، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف، مجلة الرافدين، المجلد 23، العدد 64، بغداد.

2 - الشريف، ريحان (2005م) التغير المالي، المراحل والأسباب ووالطرق وإجراءات المعالجة، جامعة عنابة، مجلة التواصل، العدد 15، الجزائر .

3 - العبادي، مصطفى راشد، (2009م)، تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الأول، العدد، عمان.

4 - جربوع، يوسف محمد (2207م)، مجالات مساهمة المراجع الداخلي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقا لقواعد حوكمة الشركات، مجلة الجامعة الإسلامية، 16، 0794، غزة.

5 - عاشو، يوسف وفرارة، مجيد (2002م)، البنوك والأعمال، مجلة الجامعة الاسلامية، غزة .

6 - عباس، علي (2007م)، تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات، دراسة تحليلية على شركات التضامن الاردنية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، عمان.